القرار ٢٨٧٣ (الدورة ٢٦)

نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ "اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" في روديسيا الجنوبية وناميبيا ، والاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند ذى العنوان التالي : " نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ " اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " في روديسيا الجنوبية ، وناميبيا ، والاقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي" ،

وقد درست تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المتعلق بهذه المسألة (٤١) ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (الدورة ٢٥) المتخذ في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من اجل التنفيذ التام للاعلان ؛

واذ تشير ايضا الى قراراتها السابقة في هذا البند ، ولا سيما قرارها ٢٧٠٣ (الدورة ٢٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ ،

واذ تؤكد من جديد انه يترتب على الدول القائمة بالادارة ، وفقا للفصلين الحادى عشر والثاني عشر من ميثاق الامم المتحدة ، التزام بتأمين التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وبحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم من التعسف واساءة الاستعمال ،

---

(٤١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ألف (A/8423/Rev.1/Add.1) .

واذ تكرر اقتناعها بأن كل نشاط اقتصادي او نشاط آخر يكون معرقلا لتنفيذ الاعلان ومعيقا للجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي والاقاليم المستعمرة الاخرى انما يشكل انتهاكا للحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الاقاليم ويعتبر بالتالي منافيا لمقاصد الميثاق ومبادئه ،

واذ تلاحظ بقلق بالغ ازدياد نشاطات تلك المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها في الاقاليم المذكورة التي تقوم ، خلافا لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بتقديم المساعدة المباشرة وغير المباشرة لحكومتي افريقيا الجنوبية والبرتغال ولنظام الاقلية العنصري غير الشرعي الحاكم فيي روديسيا الجنوبية ، وبعرقلة تحقيق شعوب هذه الاقاليم لامانيها الشرعية في تقرير المصير والاستقلال ،

١ — تؤكد من جديد حق شعوب الاقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لاقاليمها ، وحقها في التصرف بهذه الموارد بما فيه خير تحقيق لمصالحها ؛

٢ — وتؤكد ان نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية وغيرها العاملة في الوقت الحاضر في اقليمي روديسيا الجنوبية وناميبيا المستعمرين ، وكذلك في الاقاليم المستعمرة الواقعة تحت السيطرة البرتغالية ، تشكل عقبة رئيسية تعترض الاستقلال السياسي لهذه الاقاليم وتمتع سكانها الاصليين بمواردها الطبيعية ؛

٣ — وتقر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، المتعلق بهذه المسألة ؛

٤ — وتكرر اعلانها ان اية دولة قائمة بالادارة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها او تقدم على تلك الحقوق المصالح الاقتصادية والمالية الاجنبية ، انما تخرق بذلك الالتزامات التي اخذتها على عاتقها بموجب الفصلين الحادي عشر والثاني عشر من ميثاق الامم المتحدة ؛

٥ — وتشجب النشاطات الراهنة واساليب الاستغلال الحالية للمصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية التي هي نشاطات واساليب تهدف الى ادامة اخضاع الشعوب التابعة ؛

٦ — وتأسف للدعم الذي تقدمه الدول الاستعمارية والدول الاخرى الى تلك المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد البشرية والطبيعية للاقاليم دون اعتبار لرفاه الشعوب الاصلية ، منتهكة بذلك الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الشعوب وملحقة الضرر بمصالحها وعائلة دون التنفيذ السريع للاعلان فيما يتعلق بهذه الاقاليم ؛

٧— وتشجب بناء مشروع كابورا باسا في موزامبيق ، ومشروع حوض نهر كونين في انغولا اللذين يهددان الى زيادة ترسيخ السيطرة الاستعمارية والعنصرية على اقاليم الجنوب الافريقي واللذين يشكلان مصدرا للتوتر الدولي ؛

٨— وتأسف لسياسة الحكومات التي لم تقم حتى الآن بمنع مواطنيها والشركات الخاضعة لولايتها من الاسهام في مشروعي كابورا باسا وحوض نهر كونيني ، وتحث الحكومات المعنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لانهاء هذا الاسهام وحمل مواطنيها وشركاتها على الانسحاب فورا من كافة النشاطات المتعلقة بهذين المشروعين ؛

٩— وتطلب الى الدول القائمة بالادارة الغاء جميع انظمة الاجور التمييزية الجائرة السائدة في الاقاليم الواقعة تحت سيطرتها ، وتطبيق نظام موحد للاجور في كل اقليم على جميع السكان دون اى تمييز ؛

١٠— وتدعو الدول الاستعمارية والدول المعنية بالامر ان تتخذ تجاه مواطنيها الذين يملكون ويديرون في الاقاليم المستعمرة ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الاقاليم ، ما يلزم من التدابير ، التشريعية والادارية وغيرها ، لانهاء مثل هذه المشاريع ومنع الاستثمارات الجديدة التي تضر بمصالح السكان ؛

١١— وترجو جميع الدول ان تتخذ التدابير الفعالة لوقف توريد الاموال واشكال المساعدة الاخرى ، بما فيها المعدات العسكرية ، الى النظم التي تستخدم مثل هذه المساعدة لقمع حركات التحرر القومي ؛

١٢— وترجو اللجنة الخاصة متابعة دراستها لهذه المسألة ، ولا سيما دراسة الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لاطلاع الرأى العام العالمي على الدور الذى تقوم به المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في عرقلة تنفيذ الاعلان ، واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها السابعة والعشرين ؛

١٣— وترجو الامين العام ان يقدم الى اللجنة الخاصة جميع المساعدات الممكنة في اعداد الدراسة المذكورة وان يحمل على التعريف على اوسع نطاق ممكن بامر هذه الدراسة والدراسات السابقة وبكل النواحي المتصلة بهذه المسألة .

الجلسة العامة ٢٠٢٨
٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١